# د. وليد خدوري *: غاز شرق المتوسط

انطلقت مرحلة الاستكشافات والانتاج الغازي في شرق المتوسط في المياه المصرية للبحر الابيض المتوسط خلال الربع الاخير للقرن العشرين. وكان السبب الرئيسي حاجة مصر الى وقود اخر يدعم النفط، اذ ان انتاج النفط كان ولا يزال أقل من الاستهلاك الداخلي.

واجهت مصر في اوائل الثمانينات أزمة بحاجة الى حل. اذ ان انتاج النفط المصري كان، ولا يزال، أقل من الطلب المحلي على النفط. من ثم، تستورد مصر النفط الخام بالعملات الصعبة من الاسواق العالمية.

اقترحت السلطات البترولية المصرية، ووافقت الحكومة، في اوائل الثمانينات، اعتبار الاكتشاف الغازي ، بمثابة قيمة الاكتشاف النفطي وتعويض الشركات على هذا الاساس. فقد كان يتم اغلاق فوهة البئر الغازي لعدم توفر اقتصاديات الغاز في مصرحتى اواخر عقد السبعينات .

## "جيوسياسية" شرق المتوسط

تأخر انطلاق الصناعة الغازية الشرق اوسطية لعدة اسباب جيواستراتيجية:

- الصراع العربي الاسرائيلي وما رافقه من مقاطعة عربية للشركات البترولية التي تعمل في اسرائيل.

- نشوب الحروب في الاراضي المحاذية لشرق المتوسط تقريبا مرة كل عقد من الزمن خلال النصف الثاني من القرن العشرين، الأمر الذي لم يشجع الشركات العالمية

الاستثمار في المنطقة، بالذات لتوفر فرص بترولية واعدة كثيرة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ناهيك عن مناطق موعودة في انحاء اخرى من العالم.

- تبنت معظم الدول الغربية طيلة مدة هذا الصراع مواقفا سياسية معادية للعرب رغم اعتمادهم على نفوط الشرق الاوسط . وتبين هذا الخلاف خلال حرب اكتوبر 1973، عندما زودت الولايات المتحدة ودولا غربية اخرى اسرائيل بالسلاح أثناء الحرب ، كما هو الحال في معركة غزة 2024.

تبني السياسة الخارجية التركية منذ عقد السبعينات استراتيجية مواجهة مع زميلتها العضو في حلف الاطلسي، اليونان ، وجارتها جمهورية قبرص التي بادرت أنقرة الى احتلال الجزء الشمالي من الجمهورية في نزاع عام 1974.

أدى الصراع التركي- اليوناني/القبرصي الى اضافة نزاع اخر في شرق المتوسط. وساعد هذا النزاع في اثارة خلافا داخل الحلف الاطلسي لكونه صراعا ما بين عضوين في الحلف العسكري الغربي. وصراعا مع قبرص الدولة العضو في الاتحاد الاوروبي.

ساعد الخلاف التركي-اليوناني الى استمرارية النزعة التركية المتشددة وغريمتها النزعة اليونانية، حيث تركت بصمات هاتين النزعتين بصماتهما في النزاعات ما بين الطرفين حول الحدود البحرية، الخلاف الموروث منذ اوائل القرن العشرين، بعيد الحرب العالمية الاولى. وكذلك الخلاف السيادي حول بعض الجزر الصغيرة ما بين الدولتين.

وقد امتدت هذه الخلافات مؤخرا للجزء الشمالي الشرقي من ليبيا وحتى الساحل الشمالي الغربي لمصر ، مما زاد من الخلافات ما بين الدولتين الكبريين في شرق المتوسط ، مصر وتركيا. كما تفاقمت الخلافات ما بين القاهرة وانقرة بعيد اخفاق "الربيع العربي" ولجوء بعض قادة حركة "الاخوان المسلمين" من مصر الى تركيا .

## تأخر تشييد صناعة الغاز المسال

استمرت تجارة الغاز (بالذات الغاز المسال) محدودة حتى اوائل عقد السبعينات. فقد كانت الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وهما من أكبر دول العالم في احتياطي واستهلاك الغاز) يعتمدان اساسا على الانتاج الغازي المحلي وشبكات الغاز المحلية. اما اوروبا، فقد اتفقت في منتصف الثمانينات مع الاتحاد السوفياتي على استيراد الغاز بالانابيب الطويلة المدى من حقول غرب سيبريا. ومن جانبها، استوردت اليابان الغاز المسال من اندونيسيا، ثم مع استنزاف الحقول الاندونيسية ، بدأت تستورد الغاز المسال من ابوظبي ثم "حقل الشمال" القطري. وشكل تصدير الغاز المسال الجزائري من مصنع في غرب الجزائر الى السوق البريطانية في منتصف الستينات، بعيد الاستقلال في اوائل عقد الستينات ، اولى الشحنات لتصدير الغاز المسال عالميا . وقد بادرت السعودية منذ اوائل الربع الاخير للقرن العشرين تبني سياسة تجميع الغاز المصاحب.

تصاعد دور صناعة وتجارة الغاز المسال منذ عقد السبعينات، اثر ارتفاع اسعار النفط . وزاد بعدها الاهتمام بتقليص الانبعاثات الكربونية من الوقود الهيدروكربوني ، مما زاد من أهمية الغاز نظرا لقلة حجم انبعاثاته مقارنة مع بقية الوقود الاحفوري (النفط الخام والفحم الحجري) ، ناهيك عن الفروق السعرية بين الغاز والنفط ، بعد الارتفاع السريع والعالي للأخيرمنذ اوائل السبعينات ، الى ايلاء الاهتمام الكبير للغاز.

## الاهتمام بالغاز مصريا

تشجعت الشركات العاملة في مصر، على ضوء تساوي التعامل في القيمة ما بين اكتشاف الغاز والنفط الى التركيز اكثر من ذي قبل على اكتشاف الغاز، واستهلاكه محليا. وبالفعل تم العثور في باديء الأمر على حقول غازية في "دلتا النيل". تم الاهتمام بالاستكشاف في مياه البحر الابيض المتوسط، بالاضافة الى خليج السويس ، الصحراء الشرقية ، والصحراء الغربية. الا انه اصبح واضحا بعد دراسات جيولوجية واكتشافات ضخمة من قبل

الشركات البترولية الكبرى، ان المنطقة الغازية الموعودة في مصر هي المنطقة البحرية في البحر الابيض المتوسط ، شمال الاسكندرية وبور سعيد.

كانت الاكتشافات الاولية في البحر الابيض مشجعة. لكن استمرت تواجه مصر المشكلة المزمنة : الازدياد السريع والعالي لاستهلاك الطاقة (نفط وغاز) . من ثم، بادرت مصر تشجيع استعمال الطاقات المستدامة ( الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

## حوض ليفانت

بادرت "هيئة المسح الجيولوجي الامريكية" ، التابعة لوزارة الداخلية الامريكية في نهاية القرن العشرين ، القيام بدراسة حول الاحواض البترولية الموعودة في العالم، التي يمكن ان توفر احتياطات بترولية (نفط وغاز) اضافية .

قامت هذه الدراسة على مراجعة جيولوجية المناطق المعنية والدراسات الجيولوجية المنشورة . أعطت الدراسة ، تسمية "حوض ليفانت" وهو يشمل المنطقة البحرية المحاذية لساحل شرق المتوسط من صحراء النقب الى شمال سوريا.

كما حددت الدراسة ان "حوض ليفانت" محاطا من الجنوب والجنوب الغربي ب "طبقة دلتا النيل"

وشمالا، " فالق طرطوس"

قدرت الدراسة ان حجم "حوض ليفانت" يبلغ تقريبا 83 ألف كيلومتر مربع.

كما قدرت الدراسة ان المعدل المحتمل للاحتياطي النفطي الممكن استخراجه يتراوح ما بين 483 الى 3,759 مليار برميل من النفط الخام و ما بين 50,087 الى 227,430 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

أثار التقرير اهتماما ملحوظا في دول شرق المتوسط خلال العقد الاول للقرن الحادي والعشرين، حيث كانت بعضها بصدد تشريع قوانين بترولية ومناقشتها في البرلمانات،

لبنان وقبرص، والبعض بادر بتشييد شبكة وطنية للغاز للاستفادة من الاكتشافات التي تم تحقيها، اولا مصر ومن ثم اسرائيل. والبعض الاخر بادر بالاتصال مع الشركات الدولية ، اسرائيل والسلطة الفلسطينية للمساعدة في المسح السزمي. اما مصر ، فقد كانت في مرحلة متقدمة عندئذ، اذ كانت تشيد شبكة داخلية للغاز.

تبنت مصر في الر بع الاخير من القرن العشرين برنامجا على مدى عدة عقود لتغذية محطات الكهرباء بالغاز ، وكذلك مصانع الحديد والصلب والبتروكيماويات ، بالاضافة الى تمديد شبكات الغاز الى بعض الضواحي السكنية في القاهرة والاسكندرية. من ثم الحاجة الماسة لزيادة الاعلان عن مناقصات الاستكشاف. لزيادة الاحتياطي الغازي لمؤامة ازدياد الاستهلاك الغازي.

وكانت الفرصة الكبرى اكتشاف حقل "زهر" في شهر اب (اغسطس) 2015 في المنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة لمصر.

## حقل زهر

اكتشفت شركة "ايني" في عام 2015 حقل "زهر" باحتياطي غازي مقداره 30 ترليون قدم مكعب، مما شكل أضخم حقل غازي في مصر، بل وفي البحر الابيض المتوسط.

وصفت "ايني" أهمية الاكتشاف العملاق في حينه، كالاتي:

"يستطيع حقل زهر تلبية الطلب الداخلي للغاز في مصر لعقود مقبلة. وفي نفس الوقت يمنح الفرصة لمصر في تشييد البنى التحتية لتصبح مركزا اقليميا مهما لصناعة الغاز المسال، القطاع البترولي المتزايد الأهمية لتأمين امدادات الطاقة. من ثم، ومن خلال هذا المشروع تستطيع مصر التأكيد على دورها الرئيسي ، ليس فقط لشركة ايني، اذ لعبت مصر دورا استراتيجيا للشركة منذ تأسيسها، ولكن ايضا لتأمين الامدادات لصناعة الطاقة العالمية".

تم تطوير حقل "زهر" في وقت قياسي، فقد بدأ الانتاج في عام 2017، بعد سنتين من الاكتشاف.

تم التخطيط والعمل لكي يصبح حقل "زهر" عماد الحقول المصرية الغازية. وكان من المخطط والمتوقع ايضا في نفس الوقت اكتشاف حقول عملاقة اخرى في المستقبل المنظور لتحقيق استدامة التوازن ما بين الاستهلاك المتزايد سنويا والانتاج الغازي.

الا أنه، بدأت تصدر معلومات مؤخرا عن انخفاض احتياطي وانتاج "زهر" منذ اوائل العقد الراهن.

تدل المعلومات الاخيرة عن انخفاض انتاج "ايني" الغازي في مصر الى 1.2 مليار قدم مكعب يوميا في الربع الاول لعام 2023 .

وقد تم تخفيض الطاقة الانتاجية لحقل "زهر" الى 1.9 ثم مؤخرا 1.2 مليار قدم مكعب يوميا مقابل الطاقة الانتاجية السابقة 3.2 مليار قدم مكعب يوميا .

في نفس الوقت، بدأت تدل نتائج شركة "شل" في حفر اول ثلاث ابار في حقل "خوفو" البحري المصري ، امكانية هذا الحقل الجديد في المياه المصرية تعويض انخفاض الاحتياطي في "زهر" بحلول عام 2024. ويتوقع، انه حتى في حال كون نتائج حقل "خوفو" متواضعة، اذ ان الارقام النهائية غير متوفرة حتى حفر ستة ابار متفق عليها، فان لدى "شل" حقول قريبة يمكن ربطها وتطويرها بسرعة بحيث تزيد انتاجها مع حقل "خوفو"، مما سيزود مصر بطاقة اضافية مهمة خلال عام 2024 ممكن ان تعوض الانخفاض في انتاجية "زهر".

***معظم هذه المعلومات من نشرة "ميس" البترولية الاسبوعية، بالذات لتطورات حقل "زهر" . اما مصدر الاخبار والمعلومات السنوية والفصلية لدول شرق المتوسط هو "ادارة معلومات الطاقة الامريكية".

تبؤات مصر بعد اكتشاف "زهر" المنزلة الاولى لأحتياطات الغاز في دول شرق المتوسط، وذلك بارتفاع الاحتياطي الغازي في 2022 الى 63.30 ترليون قدم مكعب، بينما احتلت احتياطات اسرائيل الغازية المرتبة الثانية ، حوالي6.22 ترليون قدم مكعب. اما الدول الاخرى في شرق المتوسط، فاحتياطات الدولة الواحدة لا تزال أقل من حوالي 6 ترليون قدم مكعب، مما يعني ان هناك فروقا شاسعة في حجم الاحتياطات الغازية ما بين مصر من جهة ، وبقية دول شرق المتوسط من جهة اخرى.

**الاكتشافات الغازية في اسرائيل**

تبعت اسرائيل مصر مباشرة في الاستكشاف البحري في شرق المتوسط، واكتشفت الحقول الاولى في المنطقة الجنوبية للمياه الاسرائيلية، بالقرب من ميناء عسقلان واشدود.

وكان من اول الحقول المكتشفة حقل "ماري-ب" الذي لعب دورا مهما في بداية مرحلة انتقال اسرائيل الى الغاز، بحيث أخذ يغذي عددا كبيرا من محطات الكهرباء ، وتشير أحدث المعلومات أن احتياطيات "ماري-ب" قد استنزفت كثيرا.

اعتمدت اسرائيل منذ منتصف الثمانينات على سياسة استكشافية مختلفة في مناطقها البحرية الشمالية، عن تلك في الجنوب، فاعتمدت على اعطاء دور مهم لشركات عالمية، مثل شركة "نوبل" الامريكية ، بالشراكة مع شركات بترولية اسرائيلية (ديليك) وغيرها.

استطاعت "نوبل" اكتشاف حقلين ضخمين "لفيتان" و"تامار"في المياه المواجهة "حيفا" ،

طورت اسرائيل صناعتها الغازية في مجالات عدة. فقد حولت الاغلبية الساحقة من محطاتها الكهربائية الى التغذية بالغاز ، باستثناء محطة "اشكول" الاكبر في البلاد، حيث لا تزال تحرق الفحم، لأسباب أمنية، في حال حصول عطب او تهديد للشبكة الغازية. كما تستعمل اسرائيل حاليا الغاز لتغذية جميع محطات تحلية المياه البحرية.

## توجه الصادرات الغازية الاسرائيلية

طرأ تغيير سريع ومفاجيء في اسرائيل بعد اكتشاف الحقول الضخمة في المياه الشمالية مقابل "حيفا".

اذ انصب الاهتمام الاسرائيلي في باديء الأمر الى التصدير للسوق الاوروبية عبر الانابيب البحرية الطويلة المدى . ورغم ان المسؤولين الاسرائيليين لا زالوا يتفاوضوا مع المسؤولين الاوروبيين والاتراك لمد الانابيب الى اوروبا، الا ان هذه المفاوضات لا تزال عالقة بعد أكثر من عقد من الزمن ، دون نتائج ملموسة.

## تجاوز البلوكات الاسرائيلية على المياه اللبنانية

أصدرت اسرائيل خريطة للبلوكات التي ستعرضها لاستثمار الشركات الدولية. ومما يلفت النظر ان قطع 1، 2، 3 في اقصى الشمال تتجاوز على البلوكات اللبنانية الموعودة والمطروح بعضها للشركات الدولية ، قطع 8، 9، 10 المقابلة لبحر "صور".

طبعا أدى هذا التجاوز على البلوكات اللبنانية الى التأخير في الاستثمار في البلوكات اللبنانية الموعودة. لكن يتضح ان الاتفاقية اللبنانية-الاسرائيلية الحدودية التي تفاوضت الولايات المتحدة مع الطرفين حولها لاحقا أدت، فيما أدت اليه، الى تغيير حدود البلوكات الاسرائيلية، بحيث لا تتجاوز على الحدود اللبنانية.

## سياسة "التطبيع" في صناعة غاز شرق المتوسط

وجدت الولايات المتحدة واسرائيل في صناعة غاز شرق المتوسط الفرصة السانحة للدفع قدما في سياسة التطبيع ما بين اسرائيل والدول العربية ذات "صناعة غاز شرق المتوسط"، حيث برزت امكانية استغلال الفرص الاقتصادية السانحة للطرفين في التعاون المشترك.

فمصر ، مثلا، بحاجة ماسة لحل مشكلتها المزمنة لتأمين امدادات الطاقة اللازمة للسوق المحلي، من ثم،فان الامدادات الاسرائيلية من الغاز الطبيعي التي تصدر الى مصر نحو

مليارقدم مكعب يوميا من حقل "تامار" تستعمل لاعادة التصدير بعد معالجتها الى "غاز مسال" في محطات التسييل المصرية بالاضافة الى الامدادات المصرية التي كان ممكن استهلاكها في السوق المحلي.

وبالنسبة للاردن، فكانت تستورد النفط الخام من العراق في العهد السابق بحسومات عالية جدا . والان بدلا من استعمال "الفيول اويل" باسعار الاسواق العالمية اخذت تغذي محطات الكهرباء الاردنية بالغاز المستورد من اسرائيل

في نفس الوقت، استطاعت اسرائيل تأمين سوقين اقليميين لغازها بتكاليف أقل كلفة، تشييد خطوط انابيب قصيرة المدى، بدلا من التصدير عبر شبكة انابيب طويلة المدى الى اوروبا تكلف عشرات المليارات الدولارات.كما ان تصدير الغاز اقليميا ضمن لاسرائيل سوقين مهمين لفترة طويلة المدى في تصدير غاز فائض عن حاجته للسوق المحلي.

وبهذا، استطاعت الولايات المتحدة واسرائيل ، الاستفادة من ربط المصالح الاقتصادية المشتركة النابعة من صناعة الغاز الاقليمية في شرق المتوسط.

ان هدف "التطبيع" هو استغلال استعمال ربط مصالح اقتصادية مشتركة بين خصمين متنازعين لتحقيق مصلحة مشتركة للطرفين. لكن في نفس الوقت، لا يهدف "التطبيع" هذا الى معالجة السبب الرئيس للنزاع المشترك، وهو في هذا الحال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتأسيس دولة فلسطينية على الاراضي المحتلة في عام 1967: الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة.

تبين بشكل واضح أثناء "معركة غزة" ، ان "التطبيع الغازي" محدود الاهداف ، لا ينشد ولا يستطيع بحد ذاته التوصل الى ارضية مشتركة تخدم مصلحة الطرفين الاساسية في حل النزاع، بل هي وسيلة لخدمة مصلحة اقتصادية محدودة بغض النظر عن ضراوة النزاع لفترة طويلة شملت حروبا عدة ومدى امكانية استمراره لعقود عدة مستقبلا تشوبها حروب مستقبلية دون التطرق الى حلول لصلب المشكلة.

فالتطبيع بمر مرور الكرام على اسباب النزاع ، بل يحاول تفاديها وعدم التطرق اليها. وما تجربة اسباب معركة غزة بعد كل هذه الفترة من الضغوط السياسية لتبني التطبيع والتغاضي عن الاسباب الحقيقية للنزاع – تأسيس الدولة الفلسطينية- الا مثالا لهذه التجربة .

## حقل غزة مارين

اكتشفت شركة "بريتش غاز" حقل "غزة مارين" في بحر غزة عام 1999. يتألف الاستكشاف من حقلين "غزة مارين ا" و"غزة مارين ب" باحتياطي مقاره 1.5 ترليون قدم مكعب. ويقدر ان هذا الاحتياطي كافيا لاستهلاك غزة على مدى عقد ونصف العقد من الزمن، ولكن يعتبر حجم الاحتياطي ضئيلا جدا لاغراض تصديرية، ناهيك عن ضرورة الاستهلاك الداخلي.

يتوقع ان يشكل حقل "غزة مارين" اولوية في المفاوضات حول غزة في فترة ما بعد الحرب. ورغم صغر حجم احتياطي الحقل، الا انه يعتبر مصدرا اقتصاديا مهما للقطاع،وذلك في ضوء العدد القليل من المصادر الاقتصادية الاخرى المتوفرة لغزة ،كالصادرات الزراعية .

واجه تطوير حقل "غزة مارين" الذي تم اكتشافه في عام 1999، تحديات عدة. فبحسب الفصل الاقتصادي من اتفاقية "اوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، تتولى سلطة "المصادر الطبيعية" للسلطة الفلسطينية في "رام الله" مسؤولية اختيار وتحديد الشركات البترولية المسؤولة عن الاكتشاف، التطوير والانتاج في بحر غزة، الا انه تكمن لدى اسرائيل المسؤولية الامنية على بحر غزة.

وقد اختارت السلطة في رام الله شركة "بريتش غاز" بالتعاون مع شركة "اتحاد المقاولين" الفلسطينية والمسجلة في اثينا لمسؤولية الاكتشاف. وقد تم اختيار الشركتين في عام 1999، واكتشف الحقل في العام التالي ، حيث تم الاحتفال بتدشين الحقل في عام 2000من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس شركة "بريتش غاز".

الا ان الحقل لم يتم تطويره لحد الان. اذ واجه صعوبات وتحديات عدة. فقد فرضت الحكومات الاسرائيلية صعوبات تعجيزية عدة لايقاف او لتأخير تطوير الحقل. مثلا:

فرض الحصار على الملاحة في بحر غزة. ومن ثم القرار الحكومي لاستقطاع كميات من امدادات الغاز المتجهة من الحقل لمصفاة غزة بتسليم الغاز لكونسورتيوم تم تشكيله من الشركات الاسرائيلية البترولية الصغيرة هدفه تسويق الغاز المستقطع في السوق الاسرائيلي، الامر الذي تم رفضه من الجانب الفلسطيني والشركة المطورة للحقل "بريتش غاز" وشريكتها شركة "اتحاد المقاولين" لأن طلب استقطاع غاز من حقل غزة للسوق الاسرائيلية أمر غير وارد في اتفاقية اوسلو. من ثم، انسحبت "بريش غاز" من المشروع.

اشترت شركة "شل" اصول شركة "بريتش غاز" العالمية، ومنها حقل "غزة مارين" . وبعد فترة من سلسلة حواجز فرضتها السلطات الاسرائيلية، مثل ضرورة فتح حساب خاص تحت اشراف السلطة الاسرائيلية لوضع الريع الغازي فيه، وعدم امكانية التصرف به دون الحصول على الموافقة الاسرائيلية، توقف العمل وقررت "شل" الانسحاب. فالاستثمار في حقل "غزة مارين" صغير جدا لشركة عملاقة، وامكانية العمل صعبة جدا.

على اثره، اختارت "سلطة المصادر الفلسطينية " في رام الله شركة مصرية عامة متخصصة بتطوير الحقول وشركة "اتحاد المقاولين" لتطوير الحقل في حزيران(يونيو) 2023 لكن نشوب معركة غزة في اوائل شهر تشرين الأول (اكتوبر) 2023 منع العمل حتى الان، ناهيك عن استمرار قرار فرض الحصار الاسرائيلي على بحر غزة، مما أدى الى عدم البدء بالعمل.

اجتمع خلال النصف الاول من عام 2023، قبيل معركة غزة، وفد عالي المستوى من السوق الاوروبية المشتركة مع السلطات البترولية في مصر، اسرائيل والسلطة الفلسطينية- كل على انفراد . لم تتضح الصورة تماما فيما اذا تم التوصل الى تفاهم لتصدير الغاز الى السوق الاوروبية (بعد الحصار الذي فرضته الاقطار الاوروبية على البترول الروسي). ولم تبرز اي تطورات حول هذا الامر، خصوصا مع نشوب معركة غزة.

في نفس الوقت، هناك استعدادا وامكانيات لدى الجزائر وقطر زيادة كمياتهما من الصادرات الغازية الى اوروبا، بعد المقاطعة الاوروبية لروسيا اثر حرب اوكرانيا.

صدر بيان اعلامي عن مكتب رئيس الوزراء نتينياهو ،قبيل نشوب حرب غزة ،يعلن فيه عن الموافقة على اختيار الشركتين المصرية والفلسطينية المشار اليهما اعلاه، مما اثار البلبلة حول دور الحكومة الاسرائيلية فعلا في تطوير الحقل.

أثار اعلان مكتب نتينياهو قبيل الحرب الاشاعات واللغط حول دور حقل "غزة مارين" في حرب غزة". الا ان التطورات منذ اندلاع الحرب لاتشير الى دور للحقل في الحرب.

من ثم، يبقى مصير الحقل الغازي الوحيد في فلسطين معلقا الى ان يتبين مصير قطاع غزة بعد الحرب. ويتوجب الذكر، ان الخلافات حول الحقل لا تقتصر على تلك بين السلطة الفلسطينية واسرائيل،

اذ ان الخلافات حول الحقل هي جزء من الخلافات ما بين حركة "فتح" و "حماس"، الأمر الذي سيتوجب التوصل الى حل له، مع بقية الخلافات حول غزة، منها الخلافات العربية-العربية وسياسة انتشار وتوسع نفوذ ايران الى ساحل شرق المتوسط.

**الاستنتاجات**

من الواضح، ان محور تطورات غاز شرق المتوسط، تركز على دول ثلاث: مصر، حيث الاهتمام بالتوسع في استعمال الغاز محليا.

تركيا، التي حاولت الدمج ما بين سياستها الغازية والتاكيد على مصالحها وسياساتها في البحر المتوسط ومحاولة الاستثمار في المياه المجاورة للمنطقة المحتلة لقبرص ، ناهيك عن اثارة الخلافات السياسية الموروثة منذ عهد السلطنة العثمانية في المناطق الغربية، حول الجزر الواقعة بينها وبين اليونان، وجنوبا الى ليبيا والحدود المصرية -الليبية. وقد أخفقت تركيا لحد الان في النجاح بسياساتها هذه. كما أخفقت أنقرة في نفس الوقت، في اكتشاف حقل واحد في شرق المتوسط.

بدلا عن ذلك، ركزت تركيا على الاستكشاف في مياه البحر الاسود. ورغم ان تركيا تستورد الغاز من ايران عبر خط انابيب يمتد بين البلدين، فتعتمد تركيا ايضا واساسا على استيراد الغاز المسال لمحطة لتسييل الغاز مطلة على البحر الاسود، وتعمل على توسيعها. ويتم استيراد الغاز المسال من شركة "سونترك " الجزائرية، ونيجيريا. كما اكتشفت تركيا حقلا غازيا ضخما في المياه التركية غرب البحر الاسود، ويتوقع ان تلعب امدادات هذا الحقل الجديد دورا مهما في دعم صناعة الغاز التركية. وقد عقدت تركيا اتفاقا مؤخرا مع شركة "اكسون موبيل) في مجال صناعة وتجارة الغاز المسال، مما سيؤدي الى تعزيز محطة الغاز المسال المتوفرة لديها على الساحل الشمالي التركي المطل على البحر الاسود.

تعمل تركيا على دعم دورها "بلد ترانزيت"للغاز بين الدول المطلة على بحر قزوين من جهة واوربا من جهة اخرى، بالاضافة الى بلد ترانزيت للغاز بين روسيا واوروبا عبر شبكات انابيب الترانزيت. كما هناك مفاوضات تجري منذ سنوات حول امكانية تصدير الغاز من اقليم كردستان العراق الى اوروبا، لكن دون اتفاق نهائي حتى الان.

سيتوجب الانتظار الى ان تتضح الصورة في غزة بعد المعركة، نظرا لأهمية الحقل الاقتصادية لغزة او للدولة الفلسطينية في حال تأسيسها.

ما هي بعض التجارب الممكن استنتاجها حول صناعة غاز شرق المتوسط:

ضرورة أعطاء الأهمية اللازمة لتغذية الاسواق المحلية بالغاز المحلي. هناك مجالا واسعا للاستفادة من الغاز في تقليص التلوث المحلي، كما هناك حاجة ماسة لوضع حد للانقطاعات الكهربائية والخسارات الاقتصادية للصناعات المحلية ، ناهيك عن الاضرار الناجمة في اعتماد مدن كبرى في شرق المتوسط تعتمد على المولدات الحارقة للفيول اويل، وما تؤدي الى تلوث سرطاني للسكان.
ان التعاون الاقليمي بين دول المنطقة قد يكون ذات فائدة اكبر من مد الانابيب الطويلة المدى الى اوروبا.

تشير تجربة غاز شرق المتوسط ، ان تجربة "التطبيع الغازي" المفروضة، قد برهنت على اختلال اولوياتها. فالتطبيع مع اسرائيل يتوجب ان يتم من خلال التوصل الى حلول طويلة المدى ومعترف بها من قبل دول العالم، بالذات الدول الكبرى، ناهيك عن تأسيس الدولة الفلسطينية ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير.

وقبل ذلك ، وكما تبين في معركة غزة، انه لا يمكن احلال سلام دائم دون التعامل مع الفلسطينيين كشعب له حقوقه يتوجب اخذها بنظر الاعتبار .

فحروب اوكرانيا وغزة في وقت واحد قد برهنت دون اي شك، وبالذات في عقر العواصم والجامعات الغربية الكبرى، انه لا يمكن الاستمرار لقرن اخر في هذا النزاع دون دفع اثمان باهظة، بالذات مع الاستعمال الواسع للاسلحة الفاتكة. فاستمرار الصراع العربي-الاسرائيلي دون نتائج ايجابية حاسمة للطرفين سيبقي على هذا النزاع وحروبه، ومن ثم "قصر النظر" و"اخفاق" سياسة "التطبيع" ، دون اعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين وتشييد الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، شرق القدس وقطاع غزة .

وهنا لا بد الاشارة، ان الخلاف المستدام ما بين الدول العربية نفسها في التعامل مع القضية الفلسطينية منذ عام 1948 حتى اليوم،والخلافات ما بين الجماعات الفلسطينية، ومحاولة ايران لاستعمال الصراع مع اسرائيل لتوسيع نفوذها في المنطقة، وطبعا تطرف الحركة الصهيونية والنكبات على الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 حتى 2024 ما الا اوجه اخرى من استمرارية هذا الصراع.

فبدون تقريب وجهات النظر العربية سنبقى مهرولين في حلقة مفرغة.

اخيرا، يتوجب على الدول الغازية المنتجة في شرق المتوسط ان تولي اولوية لامكانية استهلاك الغاز محليا.

اذ ان سوء ادارة بعض دول المنطقة، وحتى غيرها من الدول المجاورة، تجد نفسها حاليا ضائعة بين نظامين للكهرباء: احدهما حكومي، والثاني غير رسمي وفوضوي تديره المافيات. فانتشار الكهرباء فوضويا وغير رسميا قد أدى الى انتشار المولدات

الكهربائية التي تحرق الفيول اويل. وتشير الدراسات العلمية المختصة بهذا الموضوع، ان فوضوية الكهرباء هذه، ما هي الا ابادة جماعية للمواطنين لما تبثه هذه المولدات من انبعاثات كربونية، هذا ناهيك عن الفوضى في قطاع السيارات والمركبات التي لا يزال بعضها يستعمل الديزل في شوارع المدن المكتظة بالسكان والمركبات. من ثم، يتوجب دراسة امكانية استهلاك الغاز محليا، نظرا لانبعاثاته الكربونية المنخفضة، وبرغم الريع المالي الممكن الحصول عليه من التصدير، فأهمية وضرورة الاهتمام بالاثار البئيئية الايجابية للغاز هو امر ضروري في ظل الفوضى السياسية والاجتماعية في عدد من دول المنطقة.

(*) خبير عراقي في أسواق الطاقة الدولية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 12 ايار 2024

http://iraqieconomists.net/ar/